مقاييس أفضل من أجل تقييم أفضل

مقاييس التقييم المنقَّحة
تعريفاتها ومبادئ استخدامها

شبكة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ
المعنيةُ بالتقييم الإنمائي

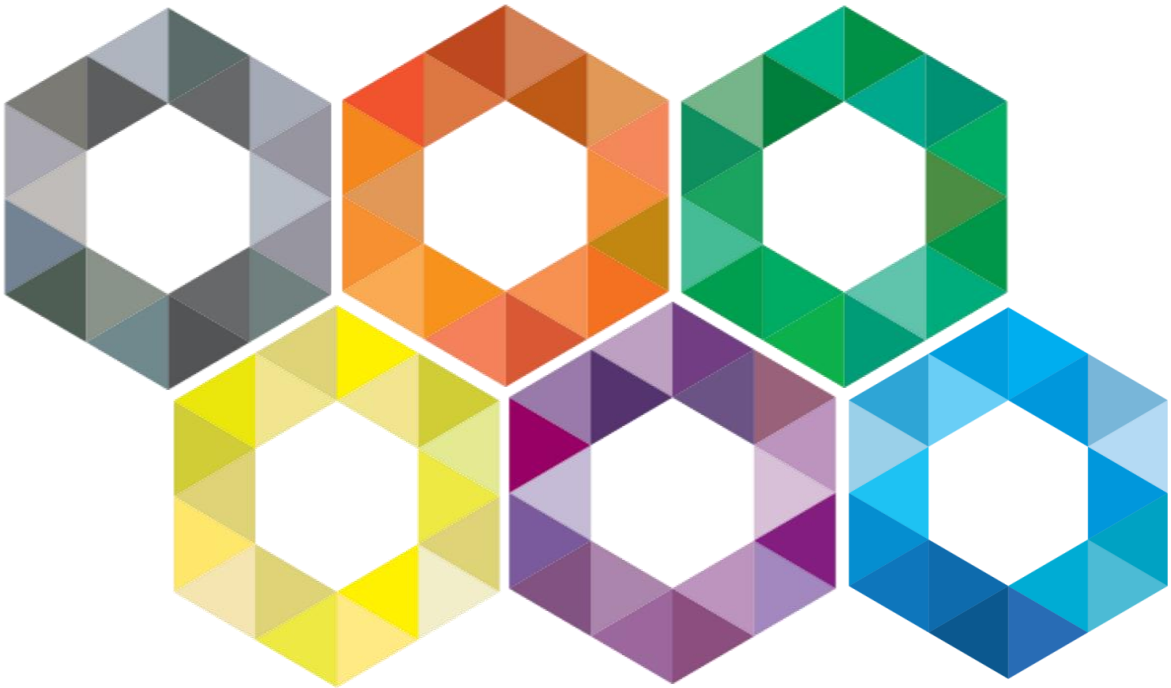

BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

Better Criteria for Better Evaluation
Revised Evaluation Criteria Definitions and Principles for Use - Arabic language translation

OECD/DAC Network on Development Evaluation

This page has been intentionally left blank.

Introduction to the Arabic version

This Arabic language adaptation of "Better Criteria for Better Evaluation" has been produced through a partnership between the Islamic Development Bank (IsDB) Evaluation Department and its translation services, the African Development Bank (AfDB) Independent Development Evaluation Unit, the United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation (UAE MFAIC) and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). From these partner institutions, the work greatly benefited from the contributions and thoughtful engagement of Zaher Rebai, Ahmed Abdelgawad (IsDB), Khaled Samir Hussein (AfDB) and Rehab Ibrahim (UAE MFAIC).

The process has been managed on behalf of the OECD by Santhosh Persaud with support from Gemma Martinez, under the supervision of Megan Kennedy-Chouane. Stéphanie Coic designed the visual elements, and the OECD Translation Division checked the translation.

This partnership-based approach has been an opportunity to build new, collaborative working relationships and was critical to producing a translation that is rigorous, adapted and useful. This new Arabic language adaptation will contribute to raising awareness about evaluation, strengthening policy and supporting evaluation capacity development among Arabic speaking actors."

Megan Kennedy-Chouane, Senior Policy Analyst, Team Lead for Evaluation Development Co-operation Directorate OECD Megan J. Kennedy-Chouane	Anas Aissami, Director Operations Evaluation Department Islamic Development Bank
Karen Rot-Munstermann, Acting Evaluator General Independent Development Evaluation Department African Development Bank	Rashed Alhemeiri, Director Foreign Aid Affairs Department

مقدمة الترجمة العربية

أُعِدَّت النسخة العربية من *"Better Criteria for Better Evaluation"* [**"معايير أفضل من أجل تقييم أفضل"**] في إطار شراكةٍ بين "إدارة التقييم" و"شعبة الخدمات اللغوية" (البنك الإسلامي للتنمية) و"وحدة التقييم الإنمائي المستقل" (بنك التنمية الأفريقي) و"وزارة الخارجية والتعاون الدولي" (دولة الإمارات العربية المتحدة) و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ". واستفاد هذا العملُ كثيرًا من المساهمات المهمة والمشاركة المتأنية لبعض موظفي هذه المؤسسات، وهم زاهر رباعي وأحمد عبد الجواد وحازم حمدي عباس ومحمّد المهدي هاشم (من "البنك الإسلامي للتنمية") وخالد سمير حسين (من "بنك التنمية الأفريقيّ") ورحاب إبراهيم (من "وزارة الخارجية والتعاون الدولي" الإماراتية).

وأدار سانْتُوشْ بِيرْسُو إعدادَ هذا العمل باسم "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ" ("المنظمة")، وذلك بمساعدة خِيمِا مارتينيثْ، وبإشراف ميغَنْ كنيدي شْوَانْ. وصمَّمت ستيفاني كُوِيكْ العناصرَ البصرية، وتولَّت شعبةُ الترجمة في "المنظمة" التحقُّق من الترجمة.

لقد أتاح هذا النهج القائم على الشراكة الفرصةَ لإقامة علاقات عمل تعاونية جديدة، وكان ضروريًا لإعداد ترجمة دقيقة وملائمة ومفيدة. وستساهم هذه النسخةُ الجديدة باللغة العربية في زيادة الوعي بأهمية التقييم، وتعزيز السياسات، ودعم تنمية القدرات في مجال التقييم بين الجهات الفاعلة الناطقة بالعربية.

ميغن كينيدي شوان المحلِّلة الأولى للسياسات، رئيسة فريق التقييم مديرية التعاون الإنمائيّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ Megan G. Kennedy-Chouane	أنس عيصامي مدير إدارة تقييم العمليات البنك الإسلامي للتنمية
كارَن روت مينسترمان خبيرة التقييم العامّة بالإنابة إدارة تقييم التنمية المستقل بنك التنمية الأفريقي	راشد محمد الحميري مدير إدارة شؤون المساعدات الخارجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي دولة الإمارات العربية المتحدة

أوّلًا- معلومات أساسية

1-1. حيثيات تكييف المقاييس

1. عرضت "لجنةُ المساعدة الإنمائية" التابعةُ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ" مقاييس التقييم (وهي الملاءمة والفعالية والكفاية والتأثير والاستدامة) أوّلًا في وثيقتها "**مبادئ من أجل تقييم المساعدة الإنمائية**" [*Principles for Evaluation of Development Assistance*] سنة 1991، ثم عرَّفت تلك المصطلحات في "**معجم المصطلحات الأساسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج**" [*Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management*] سنة 2002 ("**المعجم**"). وقد أصبحت هذه المقاييس الخمسة المرجعَ الأساسيّ لتقييم المشاريع والبرامج والسياسات في مجال التنمية والعمل الإنساني الدوليّ. وكما يستخدم خبراء التقييم ومفوَّضوهم هذه المقاييس في مجال التعاون الإنمائيّ، فإنهم يستخدمونها أيضًا في مجالات أخرى من السياسة العامّة.

2. اعتمادًا على الدروس المستفادة من استخدام هذه المقاييس طوال 25 سنة، بدأ خبراء التقييم في العالم يبحثون إمكان مراجعة هذه المقاييس بعد اعتماد كل من "**خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"- ومنها "أهداف التنمية المستدامة"- ("خطة عام 2030") و"اتفاق باريس" ضمن "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" ("اتفاق باريس") سنة 2015. وقررت "لجنة المساعدة الإنمائية"، في البيان الصادر عنها في اجتماعها الرفيع المستوى الذي عُقِد في 31 أكتوبر 2017، "بحث إمكان تكييف مقاييس التقييم الخمسة الأساسية، على وفق خطة عام 2030". فعملت "شبكةُ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنيةُ بالتقييم الإنمائيّ" ("شبكة التقييم الإنمائيّ")، وهي الهيئةُ التابعةُ للجنة المساعدة الإنمائية والمسؤولةُ عن دعم التقييم وبناء قاعدة بيانات للتعلم ووضع السياسات، على إجراء هذا التكييف سنة 2018-2019.

3. كان الهدف من عملية التكييف هو جردُ الدروس المستفادة والخبرات المكتسَبة حتى يمكنَ تحسين المقاييس. إذ من شأن تحسين المقاييس أن يعزّز تحسين التقييمات. ومن شأن تحسين التقييمات أن يساهم بدوره في تحسين السياسات من أجل دعم تنفيذ "خطة عام 2030"، وتحقيق المساهمات الوطنية المنصوص عليها في "اتفاق باريس"، وغير ذلك من الأهداف.

2-1. التشاور بشأن المقاييس: مواطن القوّة ومجالات التحسين

4. قامت عملية التكييف على مشاورات واسعة النطاق، أجريت فيما بين مايو ونوفمبر 2018، وتمثلت في استطلاع للرأي العامّ، ومقابلات، ومناقشات خلال اجتماعات دولية، وفحص للمنشورات ذات الصلة. وانطلاقًا من مسودات أولية، استمرت المشاورات حتى أواخر سنة 2019. ويوجَد عرضٌ مجمَلٌ لاستنتاجات تلك المشاورات[1].

5. لقد كشفت تلك المشاورات عن تأييد كبير واستخدام واسع النطاق للمقاييس. فقد ذكر المستجوَبون بوضوح أنهم يفضِّلون الإبقاء على متن مجموعة مقاييس التقييم الحالية، وذلك اعتبارًا لما لاقته هذه المقاييس من قبول عالميّ ولما تنطوي عليه من فائدة. ولفت العديدُ منهم الانتباه إلى ما للمقاييس من أهمية في تحقيق التوحيد والاتساق سواءٌ في مهنة التقييم أو في ممارساته. وأشاروا بوضوح أيضًا إلى ضرورة الحفاظ على البساطة بالإبقاء على مجموعة محدودة من مقاييس التقييم والحرص على تماسك التعريفات.

6. في مقابل ذلك، وردت طلبات تستوضح عن بعض المفاهيم. فأشار العديد من المستجوَبين إلى ما يكتنف الطريقةَ التي تُستخدَم بها المقاييس في الممارسة العمليّة من صعوبات. وقالوا إن الميل إلى الإحاطة بعدد كبير جدًّا من المقاييس والأسئلة يطرح مشكلة خاصة. وذكروا أنه إذا كانت **"معايير الجودة المتعلقة بتقييم التنمية"** تنصّ بوضوح على أن استخدام جميع المقاييس غير إلزاميّ، وأنه يمكن استخدام مقاييس أخرى، فإنه ينتهي المطاف بالمقاييس، من الناحية العملية، إلى تطبيقها آليًا، دون إيلاء اعتبار كاف لسياق التقييم والغرض منه. وأعربوا أيضًا عن قلقهم من أن المجموعة الأصلية من المقاييس لم تكن على قدر كاف من الاهتمام بأطروحة "خطة عام 2030"، ولا بأولويات السياسات الحالية. ورأى بعض أولئك المستجوَبين أن المقاييس تركِّز أكثر مما ينبغي على عنصر المشاريع ولا تتناول بما فيه الكفاية مسائل كالتعقيد والموازنات بين الأولويات، أو الإنصاف، أو إدماج كلّ من حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وطالب العديد من المستجوَبين بتوجيهاتٍ أكثر وضوحًا بشأن تنفيذ مقاييس التقييم حتى يمكن تحسين استخدامها والمساهمة في تعزيز جودة التقييم.

7. إضافةً إلى ذلك، سلَّطت المشاوراتُ الضوءَ على مآخذَ عدّة في ممارسات وأنظمة التقييم تتجاوز المقاييسَ وتعريفاتها. وتلتزم "شبكة التقييم الإنمائيّ"-

(1) راجع منشور شبكة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018)، OECD DAC Evaluation Criteria: Summary of Consultation Responses (نوفمبر 2018). المتاح على: oe.cd/criteria.

طبقًا لمهمّتها المتمثلة في المساعدة على تحسين التقييم- بالتعاون مع شركائها من خبراء التقييم في العالَم على تدارُك تلك المآخذ؛ وهي تعكف في الوقت الحاليّ على بحث السبُل لبذل المزيد من الجهد في هذا الصدد.

3-1. أهمّ سمات المقاييس المكيَّفة

8. استجابت "شبكةُ التقييم الإنمائيّ" للطلب الذي عبَّر عنه البيان الصادر عن "لجنة المساعدة الإنمائية" في اجتماعها الرفيع المستوى، وعملت على أخذ استنتاجات المشاورات في الحسبان، فوضعت مجموعةً منقَّحةً من تعريفات ومبادئ استخدام المقاييس. وأبدى أعضاء وشركاء "شبكة التقييم الإنمائيّ" ملاحظات على مسودتين، ثم عقدت سلسلة من الندوات الإلكترونية بُغيةَ إجراء مناقشات ومباحثات مستفيضة بشأن التعريفات. ووجِّهت الدعوة أيضًا إلى خبراء تقييم دوليّين للتعليق على هاتيْن المسودتيْن.

9. أدّت كلُّ تلك المدْخلات إلى أن تتّسم المقاييسُ المكيَّفةُ بالسماتِ التالية:

- تعريفات جديدة ومحسَّنة للمقاييس الخمسة الأصلية: فقد جرى استبقاءُ وتعزيزُ الميزة الأساسية المتمثلة في الوضوح المفاهيميّ، فنُقِّحت التعريفاتُ واستُخدِمت الملحوظاتُ لشرح المفاهيم، وأُبقِيَ على النص وجيزًا وبسيطًا قدر الإمكان.
- إضافة مقياس جديد مهمّ، هو مقياس التماسك، وذلك في سبيل التعبير بطريقة أفضل عن الترابطات، والتفكير النُظُمي، وديناميةِ الشراكات، والتعقيد.
- دعم استخدام المقاييس ورفع اللبس عنها بإضافة ما يلي: مقدِّمةٍ عن الغرض من المقاييس؛ ومبدأين توجيهيين يبيِّنان طريقة استخدامها؛ ودليلٍ مصاحِبٍ (يصدُر قريبًا) يوضِّح بمزيد من التفصيل أبعادَ كلّ مقياس والطريقةَ التي تنطبق بها تلك الأبعادُ على مختلف أنواع التقييم.
- ضمان قابلية تطبيق المقاييس على مختلف التدخلات، وفيما وراء نطاق المشاريع: فبالنظر إلى تنوُّع الأنشطة والأدوات الإنمائية والإنسانيّة التي تخضع للتقييم، وبالنظر إلى استخدام المقاييس في مجالات أخرى غير مجال التعاون الإنمائيّ، صار مصطلح "التدخّل" يُستخدَم هنا بدلًا من "التمويل الخارجيّ" أو "البرنامج" أو "المشروع"، مثلًا، التي كانت تُستخدَم في السابق. كذلك، حُذِفت الإشارات إلى "الجهات المانحة".
- مراعاة أفضل لأولويات السياسات الحالية، ومنها الإنصاف، والمساواة بين الجنسين، والهدف المتمثل في "عدم إهمال أحد": يشجِّع تعريفُ كلٍّ من الملاءمة والفعالية خصوصًا على إجراء تحليل أكثر تعمّقًا لقضايا

الإنصاف. وتفيد المقاييس في تقييم الجهود (الوطنية أو دون الوطنية أو الدولية) الرامية إلى بلوغ "أهداف التنمية المستدامة" المنصوص عليها في "خطة عام 2030" و"اتفاق باريس". وفي الوقت نفسه، تتسم المقاييس بقدر كاف من العمومية يضمن أن تكون قابلة للتطبيق على نطاق واسع، وأن تظل ملائمة حتى عند تغيّر أولويات السياسات وأهدافها.

- تعبِّر التعريفاتُ ودليلُ الاستخدام عن الطبيعة التكاملية للتنمية المستدامة، فتشجِّع النظرَ إلى المقاييس نظرةً مترابطةً، ومن ذلك دراسةُ التآزرات والموازنات بين الأولويات.

ثانيًا- مقاييس التقييم المكيَّفة

1-2. الغرض من مقاييس التقييم

10. يرتبط الغرض من مقاييس التقييم بالغاية من التقييم ذاته، وهي التمكين من تحديد جدْوى تدخُّل ما أو قيمته أو أهميته[2]. ويُستخدم مصطلح "التدخل" في هذه الوثيقة كلها للدلالة على موضوع التقييم (انظر الإطار 1). ويمثِّل كلّ مقياس من هذه المقاييس منظورًا مختلفًا يُنظَر منه إلى التدخل. وتمكِّن هذه المقاييس، مجتمعةً، من تقديم فكرة أشمل عن التدخُّل، وعملية تنفيذه، والنتائج المتحصَّل عليها.

11. تؤدِّي المقاييسُ دورًا معياريًّا. وهي، مجتمعةً، تصف السمات المنشودةَ من التدخلات، وهي: أن تكونَ جميعُ التدخلات ملائمةً للسياق، وتكونَ متماسكةً مع التدخلات الأخرى، وتبلغَ أهدافَها، وتحقِّقَ النتائجَ بطريقة كافية، وتُحدِثَ تأثيراتٍ إيجابيةً دائمةً.

12. تُستخدم المقاييس في إطار التقييم من أجل ما يلي:

- دعم تحمُّل المسؤولية، ويشمل ذلك توفيرَ المعلومات للجمهور؛
- تشجيع التعلُّم باستخلاص النتائج والدروس والاستفادة منها.

13. تُستخدَم المقاييسُ أيضًا خارج نطاق التقييم، وذلك من أجل الرصد وإدارة النتائج، ومن أجل التخطيط الاستراتيجيّ وتصميم التدخُّلات.

14. يمكن استخدامها لفحص السيرورات (كيف يحدث التغيير) والنتائج (ما الذي تغيّر). ويمكن استخدام كل المقاييس لتقييم تدخّل قبل تنفيذه أو خلاله أو بعده[3].

الإطار 1. تقييم التدخلات

نَستخدِم مصطلح "التدخل" في هذه الوثيقة كلها للدلالة على موضوع التقييم. ويشمل التدخل مختلف أنواع الجهود الإنمائية والإنسانية التي يمكن تقييمها باستخدام هذه المقاييس، من مشروع أو برنامج أو سياسة أو استراتيجية أو مجال محوريّ أو مساعدة فنية أو مشورة استراتيجية أو مؤسسة أو آلية تمويل أو أداة أو أيّ نشاط آخر. وهو يشمل العمل الإنمائيّ، والمعونةَ الإنسانية، وإقرارَ السلام، والتخفيفَ من آثار تغير المناخ والتكيُّفَ معه، والأعمالَ المعياريّة، والعملياتِ غيرَ السيادية.

ويمكن استخدام المقاييس لأجل تقييم أنشطة التعاون الدولي، وتدخلات القطاع الخاص، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والحكومات الوطنية أو المحلية في سياق السياسات الوطنية.

(2) انظر الإشارة إلى تلك القيمة والأهمية في **"مبادئ من أجل تقييم المساعدة الإنمائية"** [*Principles for Evaluation of Development Assistance*] (1991).

(3) غير أن الطريقة التي عُرِّفت بها المقاييس هنا تجسِّد هيمنةَ ممارسة التقييم المرحليّ والنهائيّ واللاّحق.

2-2. مبدآ الاستخدام

15. يوجّه المبدآن التاليان استخدام المقاييس. ويتضمّن الدليلُ المصاحِب (يصدُر قريبًا) المزيد من التوجيهات والأمثلة. كذلك، تتضمَّن **"معاييرُ الجودة المتعلقة بتقييم التنمية"** [*Quality Standards for Development Evaluation*] وصفًا لمعايير تخطيط وتنفيذ التقييم. ولا بدّ من فهم تعريفات المقاييس في سياق أوسع وفي إطار علاقتها بمبادئ وتوجيهات أخرى توضِّح كيفية إجراء تقييمات مفيدة وجيّدة.

المبدأ الأول: ينبغي تطبيق المقاييس بعناية من أجل دعم التقييمات المفيدة والجيدة. وينبغي ربطها بالسياق- أي فهمها في سياق التقييم الواحد، ونوع التدخل الخاضع للتقييم، والأطراف المعنية. وينبغي أن تساهم أسئلةُ التقييم (ما يُحاوَل اكتشافُه) والأجوبةُ على تلك الأسئلة (ما يُنوى تسخيرُها له) في تحديد طريقة تفسير المقاييس وتحليلها.

المبدأ الثاني: يتوقف استخدام المقاييس على الغرض من التقييم. فلا ينبغي تطبيق المقاييس تطبيقًا آليًّا، بل ينبغي استخدامُها بحسب احتياجات الأطراف المعنيَّة وبحسب سياق التقييم. ويمكن تخصيص كثير أو قليل من الوقت والموارد للتحليل التقييميّ لكل مقياس، وذلك تبعًا للغرض من التقييم. ويمكن لتوافر البيانات، والموارد، والتوقيت، والجوانب المنهجية أن تؤثِّر أيضًا في الطريقة التي يُستخدَم بها مقياس معيَّن (وفي مدى استخدامه) في التقييم[4].

2-3. التعريفات وشرح التعديلات

16. يعرِّف القسمُ التالي كلَّ مقياس. وتُرفَق التعريفاتُ بملحوظاتٍ توضِّح المفاهيم. وتشرح الإطاراتُ التوضيحيةُ التعديلاتِ التي أدخِلت على التعريفات الأصلية الواردة في **"معجم المصطلحات الأساسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج"** [*Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management*] (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، 2002). ويجري إعدادُ طبعة ثانية لهذا **"المعجم"**. وهي طبعةٌ ستكون مرجعًا مفيدًا للقرّاء، لأنها تتضمّن تعريفاتٍ للعديد من المصطلحات المستخدَمة في الوثيقة الحالية- ومنها "التدخُّل" و"النتيجة" و"المُخرَج" و"الحصيلة" و"الهدف".

(4) يمكن أن يكون تحديد مدى قابلية التقييم (وذلك، قبل بدء التقييم) مفيدًا في وضع توقُّعات واقعية عن المعلومات التي يمكن أن يوفِّرها التقييم، وعن الأدلة التي يمكن أن يجمعها، وعن الطريقة التي يمكن أن يجيب بها عن الأسئلة.

الملاءمة: هل كان التدخّل في محلّه؟

هي القدرُ الذي توافق به أهدافُ وتصميمُ التدخل احتياجات وسياسات وأولويات الجهاتِ المستفيدةِ[5]، والبلدِ، والمجتمعِ الدوليّ، والجهاتِ الشريكةِ أو المؤسَّساتِ، والقدرُ الذي تستمر به تلك الموافقةُ حتى عند تغيُّر الظروف.

ملحوظة: تعني "الموافَقةُ" أنَّ أهدافَ وتصميمَ التدخُّل تراعي الظروفَ الاقتصاديةَ والبيئيةَ والإنصافيةَ والاجتماعيةَ والاقتصاديةَ السياسيةَ والإمكانيةَ التي يجري فيها التدخل. وتشمل "الجهات الشريكة أو المؤسسات" الحكومات (الوطنية، الإقليمية، المحلية)، ومنظمات المجتمع المدنيّ، والكيانات الخاصة، والهيئات الدولية المشارِكة في تمويل التدخل أو في تنفيذه أو في الإشراف عليه أو فيها معًا. ويتمثل تقييم الملاءمة في فحص الاختلافات والموازنات بين مختلف الأولويات أو الاحتياجات. وهو يتطلب تحليل أيّ تغيُّر في السياق من أجل تحديد القدر الذي يمكن (أو أمكن) به تكييف التدخل حتى يظل ملائمًا.

(5) تُعرَّف "الجهاتُ المستفيدة" بأنها "الأفراد أو الجماعات أو المنظَّمات، التي تستفيد من التدخل الإنمائيّ استفادةً مباشرةً أو غير مباشرة، مقصودةً أو غيرَ مقصودة". ويمكن استخدام مصطلحات أخرى، مثل "أصحاب الحقوق" أو "الأشخاص المتأثِّرين".

الإطار 2. شرح التعديلات التي أدخلت على تعريف "الملاءمة"

نضيف لفظة "تصميم" من أجل إبراز عناصر نوعية أخرى تتعلق بملاءمة التدخل، أي هل التدخل هو من حُسن التصميم بحيث يلبي الأولويات والاحتياجات ذات الصلة (تقييم كل من أهدافِه، ونظريةِ التغيير التي ينبني عليها، ونظريةِ عمله، وطريقة أدائه، وتحليلِ المخاطر، وتحليلِ السياق، إلخ.). والقصد من ذلك هو تعميق تحليل الملاءمة، في حين يقيَّم تحقيق الأهداف في إطار الفعالية، ويقيَّم مدى حُسن تنفيذ التدخل في إطار الكفاية.

تصف الملحوظةُ عناصرَ السياق الأساسيةَ التي ينبغي أن يراعيَها التدخّل، وذلك من أجل تشجيع تحليل أكثرَ تعمّقًا للظروف السياقية.

ونضيف "أولويات" الجهات المستفيدة من أجل توضيح أهمية الأشخاص المتأثرين (وليس الجهات المانحة أو الحكومات فقط) في تحديد ما هو أكثر أهمية وإلحاحًا. كذلك، يكشف التركيز على الجهات المستفيدة عن أولوية السياسة الحالية المتمثلة في "عدم إهمال أحد".

ونستخدم لفظة "احتياجات" ["needs"]، لأنه يسهل فهمها أكثر من لفظة "متطلبات" [requirements] (إذ يحدث أحيانًا أن يلتبس معنى "requirements"، في الإنجليزية، مع معناها القانونيّ [الشروط أو المقتضيات]).

وخلال المشاورات، سمعنا البعضَ يعرب عن انزعاجه من عبارة "جهات مستفيدة"، لأنها قد توحي بأنّ الجهات المتلقية لا تؤدّي دورًا فاعِلًا؛ أو لأنها تحمل على الظنّ أنّ الناس يستفيدون من التدخل، وهو ما قد يخالف واقعَ الحال. غير أننا نحتفظ بهذا المصطلح هنا، لأن له دلالةً خاصّةً في تقييم الملاءمة من جهة مقاصد الوصول إلى بعض الأشخاص، الذين ينبغي أن يكون التدخل ملائمًا **لهم**. وتجنّبًا للالتباس، نعرّف مصطلح "الجهات المستفيدة" في الهامش ونعرض مرادفات له.

ونحتفظ بفكرة "الأولويات الدولية"، المدرجَة اليوم في "خطة عام 2030" وفي "اتفاق باريس". غير أننا لا نذكرها صراحةً في التعريف، لأن أولويات السياسات ستتغير، وسيطبَّق مقياس الملاءمة على مواضيع تقييم مختلفة.

ونشير صراحةً إلى بُعد الزمن في التعريف (وهو بعدٌ كان في السابق مدرَجًا ضمن ملحوظة)، لأن الملاءمة يمكن تقييمها وقتَ تصميم التدخل وفي وقت لاحق. ومن المفيد إدراج ذلك البُعد، لأن التكيف والتجاوب مع الظروف المعقَّدة أو المتغيّرة مهمٌّ للفعالية. وغالبًا ما كانت صيغةُ "الملاءمة" السابقةُ تُستخدَم لإجراء تقييمٍ يحدث مرةً واحدة بناءً على أولويات سياساتية.

ولكي نعبّر عن استخدام المقاييس خارج مجال التعاون الإنمائيّ تعبيرًا أفضل، فإننا نحذف مصطلح "الجهات المانحة" ونضيف ملحوظة توضِّح أن الجهات الشريكة أو المؤسسات تشمل الجهات الشريكة في التمويل، والتنفيذ، والإشراف (وهي تلك الجهات التي قد تكون محلية، أو متعددة الأطراف، أو خاصة، إلخ.).

ولا ندرج في التعريف مفهومي المشاركة والانخراط، لأنهما عاملان يؤثران في الملاءمة (وفي الفعالية والاستدامة) وليسا بُعدين من أبعاد المقياس نفسه. وسيُتناوَل هذان المفهومان في "**الدليل**".

تعريف الملاءمة في "**المعجم**": "مدى مطابقة أهداف التدخّل الإنمائيّ لمتطلباتِ المستفيدين، وحاجات البلد، والأولويَّات العامّة، وسياسات الشركاء والمانحين. ملحوظة: في ضوء تجارب الماضي، غالبًا ما يصبح السؤال عن الملاءمة كما يلي: أما زالت أهدافُ التدخّل الإنمائيّ أو تصميمُه مناسِبةً وإن تغيَّرت الظروف؟".

التماسُك: هل يتوافق التدخل مع غيره من التدخلات؟

هو انسجام التدخُّل مع غيره من التدخلات التي تنفَّذ في بلد أو قطاع أو مؤسسة.

ملحوظة: هو القدر الذي تعزِّز به التدخلات الأخرى (ولا سيما السياسات) التدخل أو تُضعِفه، والعكس بالعكس. وهو يشمل التماسكَ الداخليّ والتماسك الخارجيّ: فأمّا **التماسك الداخليّ**، فيخصّ التآزرات والترابطات بين التدخل وغيره من التدخلات التي تنفذها المؤسسة أو الحكومة الواحدة، واتساق التدخل مع القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة التي تلتزمها تلك المؤسسة أو الحكومة. وأمّا **التماسك الخارجيّ**، فيهمّ الاتساق بين التدخُّل والتدخلات التي تقوم بها جهات فاعلة أخرى في نفس السياق. وهو ما يشمل التكامُل والتواؤم والتناسُق مع الجهات الفاعلة الأخرى، والقدرَ الذي يحقِّق به التدخُّلُ قيمة مضافة ويتجنب ازدواجية الجهود في الوقت نفسه.

الإطار 3. شرح متعلِّقٌ بإضافة مقياس "التماسك" وبتعريفه

يستلحِق هذا المقياسُ بُعدًا لم يؤخذ سابقًا في الحسبان. ومن شأن نقص التماسك أن يؤدِّيَ إلى ازدواجية الجهود وإلى تقويض التقدُّم العامّ. وستساهم إضافة هذا المقياس في رفع المستوى اللاّزم لتحليل هاتين المسألتين المهمّتين. كذلك، فإنها تحفِز خبراءَ التقييم على فهم دور تدخُّل ما في إطار منظومةٍ معيَّنة (منظَّمة، أو قطاع، أو مجال محوريّ، أو بلد)، بدلًا من التركيز حصرًا على التدخُّل أو المؤسسة.

وفي سياق الوقت الحاضر، لا بدّ من إيلاء مزيد من الاهتمام للتماسك، وذلك بالتركيز أكثر على التآزرات (أو الموازنات) بين مجالات السياسة العامّة وبالانتباه أكثر إلى التنسيق بين الحكومات، ولا سيّما في حالات النزاع؛ والعمل الإنسانيّ؛ والتصدِّي للطوارئ المناخية. ثمّ إنَّ المصادر (الدولية والوطنية) الخاصّة بتمويل التنمية المستدامة في تنوّع مستمرّ.

وتشجِّع الإشارةُ إلى "القواعد والمعايير الدولية" على تحليل اتِّساق التدخُّل مع الالتزامات التي تلتزمها الجهة الفاعلة على نفسها بموجب القانون أو الاتفاقيات الدولية، كقوانين مكافحة الفساد أو اتفاقيات حقوق الإنسان. وهو ما يسري على تلك الاتفاقات التي التزم بها الكيان فعلًا، ويندرج من ثم في إطار التماسك الداخليّ. وغالبًا ما كان هذا النوع من التماسك لا يخضع لتحليل كاف في السابق. كذلك، يمكن تقييم القواعد والمعايير الدولية في إطار الملاءمة من منظور مراعاة الأولويات العالمية، الذي يمثّل منظورًا تكميليًا.

الفعالية: هل يحقق التدخُّل أهدافه؟

هي القدر الذي حقَّق به التدخُّلُ، أو يُتوقَّع أن يحقِّق به، أهدافَه ونتائجَه، ومنها أيّ نتائج متفاوتة ببين الفئات المختلفة.

ملحوظة: يستتبع تحليل الفعالية أخذ الأهمية النسبية للأهداف أو النتائج في الاعتبار.

الإطار 4. شرح التعديلات التي أدخلت على تعريف "الفعالية"

نوضِّح أن مقياس الفعالية ينبغي أن يساعد على تحليل التقدم المحرَز في تحقيق الأهداف من منظور سلسلة النتائج والمسار السببي. وإذا كان مقياس التأثير يتناول الآثار والتغييرات الأوسع نطاقًا التي قد يساهم التدخل في إحداثها، فإن الفعالية تتعلق بالنتائج التي يمكن إسنادها إسنادًا وثيقًا إلى التدخل.

ونضيف لفظة "نتائج" وعبارة "نتائج متفاوتة" لفتح المجال لطرح أسئلة مهمة عن توزيع النتائج بين مختلف الفئات، وللنظر إلى ما هو أبعد من الأهداف المقصودة. وهو إجراءٌ يتسق مع الأولوية السياساتية المتمثلة في عدم إهمال أحد. ويشجِّع خبراءَ التقييم على دراسة قضايا الإنصاف والنتائج التي تهمّ الفئات المهمَّشة، ولكن من دون افتراض أن الإنصاف هدف من أهداف التدخل.

وتنطوي هذه الصياغة على مرونةٍ تمكِّن التقييمات من التركيز على الأهداف والنتائج الأكثر أهمية.

ونستبقي الإشارة إلى "الأهمية النسبية" في الملحوظة ذات الصلة، لأنه ينبغي وزن أهمية الأهداف والنتائج المحقَّقة وغير المحقَّقة والمتوقَّعة عند الخروج باستنتاجات عن الفعالية العامّة. ومن جهة أخرى، فإننا نقيِّم، في إطار الملاءمة، القدرَ الذي ينال به التدخُّلُ الأولوية لدى الأطراف المعنية الأساسية. أمَّا الأهمية العامّة لآثار التدخُّل، فتُتناوَل في إطار مقياس التأثير.

تعريف الفعالية في "**المعجم**": "المدى الذي تحققت به أهدافُ التدخّل الإنمائيّ، أو يُتوقع أن تتحقق به، مع أخذ أهميتها النسبية بعين الاعتبار. ملحوظة: تُتَّخَذ الفعاليةُ كذلك مقياسًا كلّيًا لجدارة نشاط أو قيمته (أو حكمًا على هذه الجدارة أو القيمة)؛ وبعبارة أخرى، إنها المدى الذي حقَّق به تدخُّلٌ أهدافَه الرئيسةَ الملائمةَ، أو يُتوقَّع أن يحققها به على نحوٍ كافٍ مستدام، وبتأثير إنمائيّ مؤسَّسيّ إيجابيّ".

الكفاية: هل تُستخدَم الموارد استخدامًا جيّدًا؟

هي القدر الذي يحقِّق به، أو يُحتمَل أن يحقِّق به، التدخل نتائجه بطريقة اقتصادية وفي وقت مناسب.

ملحوظة: تدلّ صفة "اقتصاديّ" على تحويل المدخَلات (الأموال، والخبرة، والموارد الطبيعية، والوقت، إلخ.) إلى مخرَجات وحصائل وتأثيرات بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكلفة، مقارَنةً بالخيارات المحتمَلة في السياق. وتدلّ عبارة "في وقت مناسب" على التحقيق المتقيّد بالآجال المحدَّدة أو بالآجال المكيَّفة تكييفًا معقولًا مع مقتضَيات السياق المستمِرّ التطوُّر. وهو ما قد يشمل تقييم الكفاية التشغيلية (مدى حُسن إدارة التدخل).

الإطار 5. شرح التعديلات التي أدخلت على تعريف "الكفاية"

نوضح أن مقياس الكفاية قد يفحَص المدخَلات مقارَنةً بسلسلة النتائج كلِّها (المخرجات، والحصائل، والتأثيرات)، وذلك طبقًا لممارسات التقييم الجيدة. ومن المسلَّم به أن تحليل سلسلة النتائج كلِّها، ولا سيما فحص الكفاية من المدخَلات حتى التأثيرات، صعبٌ من الناحية المنهجية. فكثيرًا ما تُفتقَد البياناتُ المرجعيَّة. غير أن هذا المجال مجالُ استقصاء مهمّ، ولذلك نحتفظ بالإشارة إلى التأثيرات. وهو ما سيمنَح المستخدِمين مرونةً تسمح لهم بتسليط تحليل الكفاية على جانب سلسلة النتائج الذي هو أكثر ملاءمة لتقييمهم.

وتعزّز إضافة عبارة "مقارَنةً بالخيارات المحتمَلة في السياق" فكرةً مفادها أن التحليل السليم للتكاليف والمنافع يتطلب مقارنة أهمية التدخل بالواقع المضادّ ذي الصلة: فقد لا يكون أرخَصُ تدخُّل الخيارَ الأفضل بالضرورة إن لم يحقِّق منافعَ كافيةً.

ونضيف بُعدَ المناسَبة الوقتيّة، لأن هذا الجانب المهمّ من قيمة التدخُّل يُغفَل في بعض الأحيان.

ونشير صراحةً إلى "الكفاية التشغيلية"، لأنّ سيرورات التنفيذ وأمور التدبير تحظى بأهمية كبرى لدى الأطراف المعنيَّة بالتقييم. وهو إجراءٌ مفيدٌ، مثلًا، في فحص مدى تمكين آليات التنسيق من تحسين التماسك، ومدى زيادة تكاليف المعاملات نتيجة ذلك.

تعريف الكفاية في "**المعجم**": "المدى الذي تُحوَّل به الموارِدُ/ المُدخَلاتُ (من أموال وخبرة ووقت وغيرِها) إلى نتائجَ بطريقةٍ اقتصاديّةٍ".

التأثير: ما الفرق الذي يُحدثه التدخُّل؟

هو القدر الذي أحدَث به التدخُّلُ، أو يُتوقَّع أن يُحدِثَ به، آثارًا مهمّةً وأوسعَ نطاقًا، إيجابيةً أو سلبيةً، مقصودةً أو غيرَ مقصودةٍ.

ملحوظة: ينصبُّ مقياس التأثير على أهميةِ التدخُّل القصوى وعلى آثاره ذاتِ الطابع التحويليّ المحتمَل. وهو يرمي إلى تحديد آثار التدخل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الأبعد أمدًا أو الأوسع نطاقًا من الآثار التي سبق تناولها في إطار مقياس الفعالية. ففيما وراء نطاق النتائج المباشرة، يرمي مقياس التأثير إلى الإحاطة بعواقب التدخل غير المباشرة والثانوية والمحتمَلة، وذلك بفحص ما يُحدثه من تغيرات شاملة ودائمة في الأنظمة أو القواعد، وما يُحتمَل أن يحدثه من آثار في رفاهية الناس، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة.

الإطار 6. شرح التعديلات التي أدخلت على تعريف "التأثير"

لقد أدخلنا عبارة "أوسع نطاقًا" بغيةَ التعبير عن أهمية الآثار ونطاقها وطبيعتها التحويلية، وهو ما تشرحه الملحوظة ذات الصلة. وهذا المعنى ملائم من ناحية السياسات، في السياق الذي تدعو فيه "خطة عام 2030" و"اتفاق باريس" إلى إحداث تغيير تحويليّ.

وقد صار التعريف الآن أكثر اتساقًا مع الاستخدام الشائع لكلمة "تأثير"، الذي يدلّ على تغييرات كبيرة أو مهمّة.

ونحن ندرك أنه يَحدُثُ خلطٌ في بعض الأحيان بين مصطلح التأثير وفكرة الإسناد السببيّ الصحيح التي يأخذ بها بعضُ المستخدِمين (والتي تُستخدم عادة في "تقييم التأثير")، ولكننا نرى أن الإسناد السببيّ الصحيح متضمَّنٌ في كل المقاييس.

ونحذف "مباشرة أو غير مباشرة" و"أولية وثانوية"، لأن مقياس الفعالية يحيط بهذين البُعدَين. ثمّ إن الملحوظة المتعلقة بالتأثير تساعد على توضيح الفرق بين الفعالية والتأثير.

تعريف التأثير في "المعجم": "مفاعيل طويلة الأجل، إيجابية وسلبية، أوّليّة وثانوية، يُحدِثُها التدخّلُ الإنمائيُّ بطريقة مباشِرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ، مقصودةٍ أو غيرِ مقصودةٍ".

الاستدامة: هل ستدوم المنافع؟

القدر الذي تستمرّ به، أو يُحتمَل أن تستمرّ به، منافع التدخل الصافية.

ملحوظة: يشمل مقياس الاستدامة فحصَ القدرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للأنظمة اللاّزمة للحفاظ على المنافع الصافية على مَرّ الزمن. ويتضمَّن ذلك تحليلَ القدرة على الصمود، وتحليلَ المخاطر، وتحليلَ الموازنات المحتمَلة. وبحسب الوقت الذي يجرى فيه التقييم، فإنه قد يعني تحليلَ التدفُّق الفعليّ للمنافع الصافية أو تخمينَ احتمال استمرار المنافع الصافية على المديين المتوسط والطويل.

الإطار 7. شرح التعديلات التي أدخلت على تعريف "الاستدامة"

التعريف مقتضَب والملحوظة التفسيرية توضح أن للاستدامة عدّة أبعاد (ماليّ، واقتصاديّ، واجتماعيّ، وبيئيّ).

وكان التعريف الأصليّ شديد التركيز على الجهات المانحة، فلم يكن يعير الاهتمام إلاّ للتمويل الخارجيّ (المساعدات الإنمائية الكبرى)، وهو ما لم يكن يعبّر بما فيه الكفاية عن السياق الحاليّ للتقييم الإنمائيّ. وإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد تقييم الاستدامة حتى في أثناء حشد التمويل أو تنفيذ الأنشطة. وسيمكّن حذف الإشارة إلى التمويل الخارجيّ من تقييم الاستدامة في مختلف السياقات.

وتشجّع الملحوظةُ أيضًا على تحليل الموازنات المحتملة، وعلى تحليل صمود القدرات والأنظمة التي تدعَم استمرار المنافع. وبالمقابل، كان التعريف السابق يشتمل على عبارات متكررة ("الحصول على منافع طويلة الأجل" و" القدرة على الصمود تجاه ما يحدق بها من مخاطر").

ونحتفظ بعبارة "المنافع الصافية" من أجل التشديد على فائدة التدخل العامّة المستمرة في الزمن، مع إعارة الانتباه لأيّ تكاليف جارية متعلقة بالتدخل.

تعريف الاستدامة في "**المعجم**": "استمرارٌ للمنافع الناشئة عن التدخّل الإنمائيّ بعد اكتمال مساعدة إنمائية كبرى. احتمالُ الحصول على منافع طويلة الأجل. تحلِّي المنافع الصافية بالمرونة تجاه ما يحدق بها من مخاطر على مرّ الزمن".

الملخَّص

تصف هذه الوثيقةُ مراجعةَ "شبكة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالتقييم الإنمائيّ" ("شبكة التقييم الإنمائيّ") سنة 2018- 2019 لتعريفات واستخدام مقاييس التقييم التي وضعتها "لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ". وتعرِض هذه الوثيقةُ التعريفات المكيَّفة للمقاييس المتمثلة في الملاءمة، والفعالية، والكفاية، والتأثير، والاستدامة؛ وتقترح تعريف مقياس جديد، هو مقياس التماسك. وتصفُ طريقةَ استخدام هذه المقاييس بعناية، ومواءمتِها مع سياق التدخل الإنمائيّ واحتياجات المستخدِمين المعنيّين.

وهذه الصيغةُ المنقَّحةُ من التعريفات ومبدأي الاستخدام هي نتاجُ مشاوراتٍ واسعة النطاق بشأن المقاييس وفحصٍ لطريقة استخدامها في التقييم وفي غيره. وقد أفاض أعضاء "شبكة التقييم الإنمائيّ" وخبراء تقييم خارجيون في مناقشة المفاهيم وفحصوا عدة مسودات، بعد انتهاء تلك المشاورات. وتبدو التعريفات المكيَّفة أكثر وضوحًا وستمكِّن من تحليل أكثر دقةً وتفصيلًا، حتى لقضايا الإنصاف والتآزرات، وذلك طبقًا للأولويات السياساتية الحالية. ويرفع هذا التكييف اللبس عن المقاييس بإضافة مقدمة عن الغرض منها ومن المبدأين التوجيهيين المتعلقين باستخدامها. وسيُقدَّم دليل مفصَّل عن تطبيق تلك المقاييس في وثيقة مستقلة بعد اعتمادها.

وافقت "شبكةُ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنيةُ بالتقييم الإنمائيّ" على هذه الوثيقة في 20 نوفمبر 2019؛ و**اعتمدتها** "لجنة المساعدة الإنمائية" ورفعت عنها السرية في اجتماعها الذي عقد في 10 ديسمبر 2019.

©OECD 2019

www.oecd.org/dac/evaluation